البضائع المقلدة..

أخطار بأثمان زهيدة

لا تزال مشكلة البضائع المقلدة حاضرة بقوة في أسواقنا، وتجد كل يوم آلاف الباحثين عنها على الرغم من حملات التوعية بأضرارها، والتحذيرات المتواصلة من مغبة التعامل معها، نظراً لما تحمله من أخطار مؤكدة، لا سيما في البضائع ذات العلاقة المباشرة بسلامة الإنسان؛ كالأدوية وقطع غيار السيارات وغيرها. وتحمل جمعية الإمارات لحماية الملكية الفكرية على عاتقها مواصلة التحذير والتوعية، إلا أنها تؤكد باستمرار أن المستهلك شريك أساسي في كبح جماح هذه السوق الخطرة، وعدم السماح لأربابها بترويج سمومهم بين الناس. وتشدد الجمعية على العمل المجتمعي المتكاتف لمنع رواج هذه البضائع، بضمن سلامة المستهلكين أولاً، كما أنه يحمي سوق الدولة من تقلّص دور الشركات الكبرى ويهدد بقاءها وانتشارها، في حين يرى مستهلكون أن الواقع غير المنظور يؤكد وجود سوق خفية نشطة لترويج الماركات العالمية المزورة واستقطاب زبائن كل يوم. من جهة أخرى؛ تحذّر وزارة الصحة ووقاية المجتمع من الاستسلام لتأثيرات الدعاية الإلكترونية التي تروج مستحضرات طبية وتجميلية، جازمة أنها سموم قاتلة متسترة بأسماء وعناوين صحية.

■ تحقيق: عماد عبدالحميد، شيرين فاروق

البضائع المقلدة.. أضـــــــــ

تهدد سلامة المستهلكين وتدفع الشركات الكبـــــــ

- 6% نسبة الغش الدوائي على المستوى العالمي وضحاياه يتجاوزون الملايين سنوياً
- الإمارات أول دولة لديها نظام لمراقبة الإعلانات الدوائية والمكملات الغذائية

لـم تكتـف الشـركات والمصانع غير القانونيـة ببيـع منتجات أقـل جودة، بـل اعتمدت علـى رغبـة البعض في شـراء منتجات عالمية بأسـعار زهيدة قـد تصل إلـى ربـع السـعر، كما أن بعض تلك السـلع المقلـدة قد يخفي في داخله سـموماً بـدلاً من أن يكون علاجـات أو أدوية، لا سـيما للباحثين عن صرعات التخسـيس ومستحضرات التجميل، التي تحمل مضاعفات خطرة عنـد اسـتخدامها، دون أن يكون الأمر ظاهـراً من المـرة الأولـى، ولكنه قد يتسـبب في الوفاة، أو تشـوهات في الجلـد قـد تضطـر صاحبها إلـى دفع أضعاف من المال لإصلاح ما أفسـدته تلك المنتجات.

وعلـى الرغـم مـن جهـود دولـة الإمارات فـي حماية حقـوق الملكية الفكريـة ومنع دخول البضائع المقلدة والمغشوشـة، فإن هناك أسواقاً رائجة لمختلف البضائع التي حملت أسـماء ومـاركات عالمية، خاصـة فيما يعلق بالحقائـب والأحذية والأكسسـوارات النسـائية، التي أصبحت تشكل هوساً للعديد من النسـاء الراغبات في ارتداء الماركات العالمية بأقل تكلفة.

وأكـدت جمعية الإمـارات لحماية الملكيـة الفكريـة أن الدعـوة إلـى الابتعـاد عن البضائع المقلدة ليسـت للحفاظ على حقوق أصحاب العلامات التجارية فقط كما يعتقد البعض، وإنما الهـدف الأساسـي منهـا الحفاظ على حيـاة الإنسـان، خاصـة إذا علمنا أن تلـك البضائع قـد تتسـبب في موت الإنسـان إذا كانـت فـي الأدويـة أو مسـتحضرات تتعلق بالصحـة العامة، أو الأجهـزة الإلكترونية التي سـجلت العديد مـن حوادث الانفجـار، والتي نتج عنهـا إصابـات خطـرة وعاهات جسـيمة، وهي الأمـور التـي تحاول الجمعيـة توعية الجمهـور بها، إضافة إلى الجهود الدولية والمحلية في إعلاء أهمية حمايـة الملكية الفكرية، ومنع تسـريب تلك البضائع إلـى الدولة لما تشـكله من خطـورة كبيـرة، كما أن خطـر السـلع المقلـدة لا يقتصر على الجانـب الاقتصادي في الخسـائر التي يتحملها منتجو السلع الأصلية من جراء تقليد منتجاتهم، أو خسـائر الدولة من عزوف الشركات الكبرى عن العمل في السوق المحلية، وإنما يمتد إلى صحة المستهلك نفسه.

ويعتقـد البعض أنه عند شـراء منتجات مقلدة بأسعار أرخص من مثيلاتهـا يوفـر مالـه، إلا أن هذه الحقيقة غيـر صحيحة، خاصة في الإلكترونيات وقطع غيار السيارات ومـواد البنـاء وغيرهـا، إذا ما تم استخدامها مرات معدودة والتخلص منها، أو تسـببت فـي العديد من الحـوادث المميتـة التـي تحمّل مستخدمها المسـؤولية القانونية، في حال وقوع أي حوادث بسـبب اسـتخدام هذه المـواد، وأحدث الضبطيات كانت لمقويات جنسية مقلدة، عبـر تعبئة العلب الخاصة بالمنتج بمنتجات وتركيبات أخرى.

مـن ناحيـة أخـرى، أكـدت الدراسـات والتقاريـر العالمية أن خسارة الشركات الكبرى من جراء وجود بضائع مقلدة في الأسـواق تقدر بمليارات الدولارات سـنوياً، وهـو الأمـر الـذي دعـا الجهات المختصة إلى التعاون مع أصحاب العلامـات التجارية، للحد من تلك التجـارة غير المشـروعة التي تضر

■ امين الاميري

■ عبد القدوس العبيدلي

غش تجاري

قـال المقـدم عمـر بن حمـاد، نائب مديـر إدارة مكافحـة الجرائم الاقتصاديـة بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية في شـرطة دبـي، إنه تم تسـجيل 275 قضية غش تجـاري والمصنفات الفكرية والبضائـع المقلدة بقيمة إجمالية بلغت 549 مليوناً و419 ألفاً و191 درهمـاً، بينما بلغ عدد المتهميـن المضبوطين 297 متهماً، مؤكداً أن جهود الإدارة مستمرة للقضاء على تلك التجارة غير المشروعة.

ولفت المقدم عمر إلى أن هناك تعاوناً وثيقاً بين شرطة دبي ودائرة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى التعاون مع أصحاب العلامات التجارية

التجارة عبر الإنترنت بدون ترخيص.. ممنوعة

أشـار محمد لوتـاه، المدير التنفيذي لقطاع الرقابـة التجارية وحماية المسـتهلك فـي دائرة التنميـة الاقتصادية في دبي إلـى أنه من غير القانوني اسـتخدام شـبكات التواصل الاجتماعـي بغرض التجارة إلا إذا كان البائـع يملـك رخصة تجاريـة صادرة من الدائـرة الاقتصادية فـي دبي أو من إحـدى إمـارات الدولة، مشـيراً إلى أن مخالفة بيـع منتجات تعارض الملكية الفكريـة عبر مواقع التواصل الاجتماعـي تبدأ مـن 25 ألف درهم «الحـد الأدنى» بالإضافـة إلى إغلاق الحسابات.

■ محمد لوتاه

وأفاد لوتاه أن الدائرة أسسـت شعبة خاصـة لتتبـع ومراقبة كافـة مواقع التواصـل الاجتماعي بمـا فيها تويتر وانسـتغرام والفيـس بـوك، وأن الدائـرة تواصلت مـع إدارات هذه المواقـع، وأدى ذلك إلى إغـلاق العديد منها داخـل وخارج الدولة، خاصة في الحالات التي تعرض فيه هذه المواقع منتجات مقلدة.

إتلاف بضائع بـ1.16 مليار درهم

أكدت أحدث الإحصائيات الصادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية بدبي أنـه تم ضبط 67,7 مليـون قطعة مقلدة بقيمـة إجمالية 1,16 مليار درهم خلال العام 2016، واحتلت الهواتف صدارة المنتجات المقلدة فـي 2016، حيث بلـغ عدد الهواتف المضبوطـة 14,6 مليون قطعة بقيمـة 428,7 مليـون درهم أي ما يعادل 43٪ مـن القيمة الإجمالية المضبوطة، تلتها الاكسسوارات بـ11,4 مليون قطعة مقلدة وبإجمالي 130,3 مليـون درهم، ومسـتحضرات التجميل 6,2 ملايين منتج مقلد بقيمـة سـوقية تبلغ 105 ملايين درهم، ووصل عـدد القطع المقلدة فـي مواد البناء إلى نحو 7,7 ملايين منتج، بقيمة 42,9 مليون درهم، ونالت منتجات التبغ ومواد التدخين المقلدة 7,6 ملايين قطعة مقلدة بقيمة سوقية شكلت 1,7 مليون درهم.

218

سـجلت جمـارك دبي 218 ضبطيـة بقيمة تجـاوزت 62,482 مليـون درهم العام الماضـي وتوزعت هذه الضبطيات بين مختلف أنواع البضائع المقلدة ومن ضمنها السـاعات والنظارات، والإلكترونيات، وقطع غيار السـيارات، والملابس والأقمشة، والحقائـب والأحذية، وذلك ضمن جهودها لمكافحة البضائع المقلدة وانطلاقاً من حـرص الدائرة على تحقيـق رؤيتها بأن تكون الإدارة الجمركيـة الرائدة في العالم الداعمة للتجارة المشـروعة، من خلال تعزيز قدرات المراكز الجمركية عبر تزويدها بأحـدث أجهزة الكشـف والتفتيش وتطوير كفاءة المفتشـين الجمركيين وقدرتهم على اكتشـاف البضائع المقلدة لمنع دخولها إلى دولـة الإمارات العربية المتحدة عبر المنافذ الجمركية لإمارة دبي.

31000

نظمـت دائرة جمارك دبي حملة صيف الملكيـة الفكرية بجمارك دبي لعام 2016 لتوعية السـياح الزائرين لدبي وأطفال المراكز الصيفية في الإمارة بمخاطر البضائع المقلـدة وأضرارها الصحيـة والبيئية والاقتصادية، وقد بلغ عدد المسـتفيدين من حملة صيف الملكية الفكرية أكثر من 31 ألف مشـارك من جنسـيات مختلفة، كما نظمـت إدارة حماية حقـوق الملكية الفكرية في جمارك دبـي خلال العام 2016 زيارات إلى 6 دوائر حكومية، وتم في هذه الزيارات توعية وتثقيف 143 موظفاً من الدوائر التي شملتها الزيارات الميدانية.

الحبس سنتين وغرامة تصل إلى 250 ألف درهم لمرتكبي الغش التجاري

حـدد القانون الاتحادي فـي الدولة أنه يعاقـب بالحبس مدة لا تجاوز سـنتين، وبالغرامة التي لا تقل عن 50 ألف درهم ولا تزيد على 250 ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب جريمة الغـش التجاري، ويعاقـب بالحبس مدة لا تجـاوز سـنة، وبالغرامة التـي لا تقل عـن 10 آلاف درهـم ولا تزيد على 100 ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من شـرع في ارتـكاب جريمة الغش التجاري.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين، وبالغرامـة التـي لا تقل عـن 250 ألف درهـم ولا تزيـد على مليـون درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اقترف جريمة الغش التجاري أو شـرع فيها متى كان محلهـا أغذية للإنسـان أو الحيوان أو عقاقيـر طبية أو حاصـلات زراعية أو منتجات غذائية عضوية.

ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز 6 أشـهر، وبغرامـة تعـادل ضعـف قيمة السـلع المتصـرف فيهـا، كل مـن يتصرف في السـلع المتحفـظ عليهـا بأيـة طريقة مـن الطـرق دون إذن أو ترخيـص من اللجنة الفرعية، وفي حال كانت السـلع المتصرف فيها أغذية للإنسان أو الحيوان أو عقاقيـر طبية أو حاصـلات زراعية أو منتجات غذائية عضوية تكون العقوبة الحبـس مدة لا تجاوز سـنتين، والغرامة التـي لا تقل عـن 250 ألـف درهم ولا تزيد على مليون درهم، أو إحدى هاتين العقوبتين.

ويجـوز للمحكمـة عند الحكـم بالإدانة في إحـدى الجرائم، فضلاً عـن العقوبة المقـررة، إغلاق المنشـأة التي تمت بها المخالفة لمدة لا تزيد على 6 أشهر، وإذا كانت المنشـأة التي تمت بها المخالفة متجراً متعدد الأقسام، يغلق القسم الذي تم ضبط المخالفة فيه، أو الجزء المتعلق بنوعية السلعة المخالفة، ويوضع ملصق على المكان أو القسـم المغلق مدون به سبب الإغلاق.

وذكـر القانون أنه يعتبر غشـاً تجارياً أي فعل من الأفعال التالية، وهي استيراد أو تصدير أو إعادة التصدير أو تصنيع أو بيع أو عرض أو الحيازة بقصد البيع أو تخزين أو تأجيـر أو تسـويق أو تنـاول السـلع المغشوشـة أو الفاسـدة أو المقلـدة، والإعلان عن جوائز أو تخفيضات وهمية أو غيـر حقيقيـة، واسـتغلال الإعلانات التجارية أو تقديمهـا أو الوعد بتقديمها فـي الترويـج المضلـل والدعايـة غيـر الصحيحة أو الترويج لسـلع مغشوشة أو فاسـدة أو مقلدة، وعـرض أو تقديم أو الترويـج أو الإعلان عـن خدمات تجارية مغشوشة.

ومع عدم الإخلال بالمسـؤولية الجنائية، تصـدر السـلطة المختصـة قـراراً يلزم المسـتورد بإعادة السـلع المغشوشة أو الفاسدة إلى مصدرها خلال مدة محددة، فـإذا لـم يلتـزم بإعادتها إلـى مصدرها خلال هذه المدة، جاز للسلطة المختصة أن تأمر بإتلافها، أو السـماح باستعمالها فـي أي غـرض آخـر تكون صالحـة له، أو تتولـى أمـر إعادتهـا لمصدرها، كما يتم إتلاف السـلع المقلـدة، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وفـي جميع الأحـوال، يلزم المسـتورد بتسديد أي نفقات أو مصاريف تتكبدها السـلطة المختصة بسـبب التصرف في السلع المخالفة.

ـــرار مرتفعة بأسعار مخفّضة

ـــرى لهجرة أسواقنا

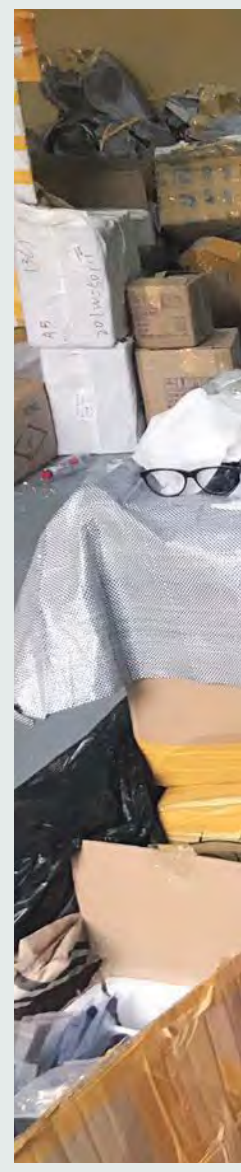

■ «الصحة» تطبق برنامجاً إلكترونياً لرصد تحرك الأدوية من المصدر إلى المريض

■ «الإمارات لحماية الملكية الفكرية» تضاعف جهود المراقبة لوقف غزو المنتجات المقلدة

■ محمد المر

لكونها غالية الثمن وسهلة التصنيع والتحضير، مضيفاً: «يركز الغش الدوائي على الأدوية الأكثر طلباً في السوق الدوائية، مثل أدوية الأمراض المزمنة وأدوية الضعف الجنسي وأدوية السمنة والبدانة».

وتابع: خطورة الأدوية تكمن في أنها إما تفتقر إلى المواد الفعالة، ولا تعطي المفعول الدوائي المأمول منها

رقابة

ولفت الأميري إلى أن الإمارات أول دولة لديها نظام لمراقبة الإعلانات الدوائية والمكملات الغذائية، إضافة إلى نظام اليقظة الدوائية المتكامل الذي يعمل على إطلاق تحذيرات على مستوى الدولة، في حال تم الكشف عن غش أو خلل في أي دواء، ويتم سحبه فوراً من كل الصيدليات.

جريمة

وقال الأميري إن ظاهرة الغش في الصناعات الدوائية عبارة عن جريمة تؤدي إلى الموت المباشر للمرضى الذين يتداولون أدوية الأمراض المزمنة والأدوية المنقذة للحياة، وأهمها الأدوية التي تستخدم في أمراض القلب ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم، إلى جانب أدوية علاج الضعف الجنسي، مشدداً على أن الأمن الدوائي خط أحمر لا يجوز التلاعب به بأي شكل كان، ويجب تكثيف الجهود للحد من هذه الظاهرة التي تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي، ومؤكداً أهمية دور الجمارك في ضبط الأدوية المقلدة أو المغشوشة، لاعتبارها البوابة الأولى في التهريب، وضرورة استخدام أحدث التكنولوجيا في الكشف عنها.

وبين أن وزارة الصحة ووقاية المجتمع تطبق برنامجاً إلكترونياً لرصد تحرك الأدوية المراقبة وشبه المراقبة من المصدر إلى المريض، مؤكداً أهمية هذا النظام في تقليل ترويج الأدوية المغشوشة، حيث إنه مرتبط بأرقام تشغيلات الأدوية وكمياتها من الموزع إلى الصيدليات ومن ثم إلى المريض.

أخطار

وأكد اللواء الدكتور عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي، مساعد القائد العام لشرطة دبي لشؤون الجودة والتميز، رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات لحماية الملكية الفكرية، أن الدعوة إلى الابتعاد عن البضائع المقلدة ليست للحفاظ على حقوق أصحاب العلامات التجارية فقط، كما يعتقد البعض، وإنما الهدف الأساسي منه الحفاظ على حياة الإنسان، خاصة إذا علمنا أن تلك البضائع قد تتسبب في موت الإنسان، إذا كانت في الأدوية أو مستحضرات تتعلق بالصحة العامة، أو الأجهزة الإلكترونية التي سجلت العديد من حوادث الانفجار، والتي نتجت عنها إصابات خطرة وعاهات جسيمة، وهي الأمور التي تحاول الجمعية توعية الجمهور بها، إضافة إلى الجهود الدولية والمحلية في إعلاء أهمية حماية الملكية الفكرية، ومنع تسريب تلك البضائع إلى الدولة، لما تشكله من خطورة كبيرة.

محاربة الغش

من جانبه، قال العميد الدكتور محمد المر، مدير الإدارة العامة لحقوق الإنسان في شرطة دبي، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات لحماية حقوق الملكية الفكرية، إن الاهتمام بصحة الإنسان ومحاربة الغش تندرج ضمن حقوق الإنسان وحماية الأرواح، وإن الجهود التي تبذلها الدولة تحتاج إلى توسع ومزيد من الحملات التوعوية، خاصة في المدارس والجامعات، وإن الجمعية عقدت العديد من اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي ألقت الضوء على مخاطر وتحديات وأساليب حماية المجتمع من تجارة المنتجات المقلدة التي تسببت بشكل غير مباشر في وفاة الكثيرين وإصابة آخرين، ومنها البضائع التي يتم الترويج لها عبر الإنترنت، والتي لا يمكن لمستخدمها التأكد من موادها التركيبية وماهيتها وجودتها مقابل السعر الذي تباع به.

بأصحاب تلك العلامات.

الغش الأخطر

وقال الدكتور أمين حسين الأميري، وكيل وزارة الصحة ووقاية المجتمع المساعد لسياسات الصحة العامة والترخيص رئيس اللجنة العليا للتراخيص الصيدلانية، إن الغش الدوائي يعد الأخطر في السلع المقلدة، لأنها تعنى بحياة الإنسان مباشرة، وبرغم أن نسبتها لا تزيد على 6٪، فإن ضحاياها يقدّرون بالملايين سنوياً.

وأضاف الأميري أنه بخصوص الغش في المنتجات العادية يستطيع الشخص التمييز بين المقلدة منها بالنظر، إلا أن الغش الدوائي يصعب كشفه بسهولة من قبل الأشخاص العاديين، وتلجأ بعض الجهات إلى تزييف الأدوية،

65000

أطلقت جمعية الإمارات لحماية الملكية الفكرية معهد ضاحي خلفان لدراسة المشكلات المتعلقة بإدارة الملكية الفكرية والتصدي لها، والنهوض بالتدريب ومواصلة التعليم بشأن مختلف جوانب إدارة الملكية الفكرية، وكذلك الاضطلاع بجميع الأنشطة التي تضمن بطبيعتها تقديم تدريب موضوعات الملكية الفكرية والتقدم الأدبي والفني، وإعداد المعلومات القانونية والاقتصادية المتخصصة ونشرها، وكذلك اقتراح إجراءات تدريبية للشركات ولجميع الجهات العاملة في مجالي الابتكار والإبداع، مشيراً إلى أن برنامج «السلامة الذكية» الذي تم إطلاقه بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم وجمعية الإمارات للملكية الفكرية ومختبرات «أندر رايترز لبورتيريز - UL»، يستهدف 65 ألف طالب وطالبة على مستوى الدولة في مدارس رياض الأطفال.

■ جائزة

نظمت جمارك دبي الدورة الجديدة لجائزة جمارك دبي للملكية الفكرية للمدارس والجامعات في العام الدراسي 2016 - 2017، لتحفيز الطلبة على الإبداع والابتكار وغرس روح التنافس بين المتقدمين للجائزة على صعيد التوعية بحقوق الملكية الفكرية، وقد بلغ عدد الطلبة المشاركين والمستفيدين من الجائزة منذ اطلاقها وحتى نهاية العام 2015 نحو 90881 طالبا من 21 جامعة و122 مدرسة مشاركة، وقد دعمت الدائرة جهودها في هذا المجال بإطلاق جائزة «أفلام الطلاب» المخصصة لحماية حقوق الملكية الفكرية في المهرجان الدولي لأفلام الأطفال 2016، الذي أقيم في دبي خلال شهر مايو الماضي، حيث شارك في هذه الجائزة 21 فيلماً عن الملكية الفكرية ساهم فيها 186 طالبا، كما أطلقت إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية في جمارك دبي مبادرة «سفراء الملكية الفكرية» لتشجيع الطلبة على تنظيم حملات متكاملة للتوعية بمخاطر البضائع المقلدة، من خلال اختيار طالب متميز من كل مدرسة وجامعة كسفير للملكية الفكرية، يتولى الإشراف على كافة الأنشطة المخصصة لنشر التوعية بمخاطر البضائع المقلدة.

■ مبادرة

أكد اللواء عبد القدوس العبيدلي أن الإمارات بادرت منذ سنوات إلى إنشاء وحدات حماية حقوق الملكية الفكرية في جمارك دبي وإدارة الجرائم الاقتصادية في شرطة دبي ودائرة التنمية الاقتصادية، وأن الجهود تضاعفت خلال السنوات الأخيرة بسبب غزو تلك المنتجات كل الدول وتنوع أساليب إدخالها أو تصنيعها داخل الدولة عبر جلب قطع المنتجات وإعادة تكوينها، خاصة أن وسائل الإعلام تطلعنا بشكل مستمر على تلك الأساليب، عبر ضبطها وضبط مروجيها، ومنها أدوية ومنتجات جنسية ومستحضرات طبية وتجميل ذات صلة وثيقة بصحة الإنسان. وقال اللواء العبيدلي إن المصانع والتجار لم يتركوا نوعاً من المنتجات إلا قاموا بتقليده.

تطبيقات ذكية

أكدت جمارك دبي أنها تقوم بمكافحة البضائع المقلدة عبر تطوير واستخدام أحدث التطبيقات الذكية لتقنية المعلومات في الكشف عن البضائع المقلدة، وطورت الدائرة «النظام المتطور لفحص الحاويات» الذي يمتاز بالقدرة على اكتشاف البضائع المهربة لمنع دخولها إلى الدولة، كما طورت الدائرة «نظام التفتيش الجمركي الذكي للحقائب» المزود بأفضل الأجهزة والتقنيات الذكية لتفتيش الحقائب في مطارات دبي. ونظمت إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية في جمارك دبي 5 ورش عمل تدريبية خلال العام 2016 بالتعاون مع الشركاء من أصحاب العلامات التجارية لتعريف المشاركين في هذه الدورات بكيفية التفريق بين العلامات التجارية الأصلية والمقلدة، بمشاركة 215 متدرباً من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

% 80

أكدت وزارة الصحة ووقاية المجتمع أن 80٪ من الأدوية داخل الدولة مستوردة من الخارج، وتبلغ الصناعة المحلية الدوائية نسبة 20٪ فقط، مشيراً إلى أنها بدأت بتحفيز الشركات العالمية ومنها الأوروبية على القيام بالتصنيع المحلي منذ عامين، محققة إنجازاً في إقناع معظم الشركات العالمية بالتصنيع المحلي، حيث هناك شركات باشرت تصنيع منتجاتها محلياً، وهناك طلبات عديدة من شركات الأدوية المبتكرة بتغيير مصانع الإنتاج إلى الدولة.

إلى ذلك وصل عدد المصانع الدوائية في الدولة إلى 16 في 2016، مع توقعات باستمرار هذا الارتفاع ليصل العدد إلى 34 مصنعاً عام 2020 تعمل لإنتاج أكثر من 1000 صنف دوائي مبتكر ومثيل، كما وقعت وزارة الصحة 4 اتفاقيات عالمية لإنتاج الأدوية المبتكرة محلياً أما عدد الصيدليات الخاصة في الدولة فقد وصل إلى 2200 صيدلية مع تشديد الوزارة أنه لم يتم رصد أي حالة غش دوائي إلا حالات قليلة جداً في بعض مستودعات الأدوية من بين 499 مستودعاً طبياً داخل الدولة. وأشارت الوزارة إلى أن نظام الاستيراد الإلكتروني الذي تتبعه الدولة في استيراد الأدوية قضى على هذه الظاهرة.

مستهلكون: أسواق خلفية تصطاد الزبائن بالبضائع غير الأصلية

أكد عدد من المستهلكين وجود عدد من المحال والأسواق الخفية لبيع المنتجات المقلدة، وأن سماسرة البيع يقفون في الأسواق المشهورة لجذب الزبائن عبر الإيماء لهم بوجود بضائع أصلية أو مقلدة بشكل متقن تباع بأثمانٍ زهيدة، ويقودونهم الى أماكن ضيقةٍ وبنايات صغيرة ليفاجأوا أن هناك أسواقاً خفية لبيع العديد من المنتجات.

ولفتت سها أحمد، إلى أنها اعتادت شراء البضائع المقلدة ومنها الأكسسوارات والحقائب والأحذية إلى أن اشترت ذات مرة هاتفاً متحركاً مقلداً وكانت على علم بذلك إلا أنها وجدت فارقاً كبيراً في السعر، وبالفعل بمجرد أن بدأت استخدامه وجدت أنه لا يعمل بشكل جيد وعندما لجأت الى محل تصليح أخبرها أنه لا يمكن تصليحه.

وأكدت سها أنها اضطرت الى رميه بسبب تعطله المستمر وعدم تمكنها من استخدامه، وتبين أنها بدلاً من توفير مبلغ من المال خسرت مبلغاً ليس صغيراً، وأخذت من وقتها قراراً بضرورة شراء البضائع الأصلية خاصة بعدما علمت بحوادث انفجار الهواتف المقلدة.

ولفت أحمد عبد السلام الى انه دائم التردد على محال معينة في منطقة الصناعية لشراء بعض قطع غيار السيارات، وكان دائم التعامل مع محل معين بسبب رخص أسعار منتجاته مقارنة بأقرانه، ولكنه لاحظ أن تلك المنتجات ذات صناعة رديئة وعندما واجه صاحب المحل لم ينكر مؤكداً انه يكسب الكثير من وراء الغش التجاري.

ونوه أحمد الى انه نظراً لنمو تجارة هذا الشخص بشكل كبير ووقوع العديد من الحوادث نتيجة استخدام قطع غيار سيارات مقلدة، قام بإبلاغ السلطات المعنية التي ألقت القبض عليه وصادرت بضائع بملايين الدراهم.

وأوضح أنه بخطوته تلك منع وقوع مزيد من الضحايا، خاصة وأن هذه القطع مثل مكابح السيارات وإطارات المركبات المقلدة تتسبب دون محالة في وقوع حوادث مميتة.

وأفادت مها عبد الستار أنها تعرضت لموقف لن تنساه عندما قامت بشراء كريمات للبشرة ولإزالة الشعر وكان سعرها الأصلي 200 درهم إلا أن أحد المواقع عرضتها بسعر 50 درهماً فقط.

وتابعت: عندما استخدمتها فوجئت بحرقان واحمرار شديد ولجأت الى طبيب أمراض جلدية الذي أكد أنني وضعت مادة حارقة ومضرة جداً بالجلد وعندما عرضت عليه المنتج أكد لي انه مقلد ونصحني بتقديمه الى الجهات المختصة.

وقالت مها إنها تعلمت الدرس جيداً خاصة وأن علاجها تكلف ما يزيد على 500 درهم، اضافة الى قلقها وخوفها من آثار هذه المنتجات.

ودعت السيدات الى عدم الاستهانة بالتعامل مع تلك المواقع التي لا يمكن مقاضاتها في أغلب الأحيان بسبب عدم وجود مقرات ثابتة لها داخل الدولة.

«صحة دبي» تحذر من تداولها

«الأدوية الإلكترونية» سموم قاتلة.. والتوصيل مجاني

علي السيد:
منتجات مغشوشة بتركيبات سامة

أكد الدكتور علي السيد مدير إدارة الصيدلة في صحة دبي أن هناك نمواً في الطلب على العقاقير المزيفة أو الرخيصة التي تباع عن طريق الإنترنت، وهذه الأدوية «لا تقتل الأوجاع ولكنها تقتل المرضى»، مشيراً إلى أن المكملات الغذائية التي تتعلق بنمط الحياة مثل حبوب العجز الجنسي عند الرجال، وحبوب إنقاص الوزن، ووقف تساقط الشعر، والخلطات العشبية، إضافة إلى المواد العشبية لعلاج السمنة أو ارتفاع ضغط الدم أو السكري أو ارتفاع الكوليسترول بالدم غالباً ما تكون مخلوطة بمواد دوائية غير معلنة وفي الأغلب هي منتجات دوائية مغشوشة مسجلة لشركات عالمية ولكن قد تحتوي على مواد فعالة بجرعات مختلفة أو لا تحتوي على أي مادة.

وقال الدكتور علي السيد: غالباً ما تأتي هذه المنتجات من دول تكون الرقابة لديها ضعيفة أو قد تكون معدومة، حيث إنّها عادةً ما تكون مجهولة المصدر، ولا يمكن معرفة أين تم تصنيعها أو المواد التي دخلت في تركيبها، لافتاً إلى أن هيئة الصحة في دبي سبق أن حذرت من شراء الأدوية، والمستحضرات الصحية، والتجميلية عن طريق الإنترنت، كما حذرت من الانسياق وراء الإعلانات المضللة في بعض المواقع الإلكترونية، والتي تبيع أدوية ومستحضرات مجهولة المصدر وغير مسجلة في الهيئة.

أمراض مزمنة

وأضاف مدير إدارة الصيدلة في هيئة الصحة بدبي إن بعض الناس قد يكون لديهم أمراض قلب أو ضغط مرتفع ما يسبب مضاعفات وأمراضاً جانبية كالدوخة والهزال في الجسم، فالشركات المصنعة والمنتجة لهذه الأدوية لم تذكر هذه الأسباب ولا مكونات الدواء وكل ما يهمها فقط الترويج والإعلان عن منتجاتها المعدة للبيع من دون ذكر الآثار الجانبية لهذه الأدوية، حيث يكذبون على الناس عن طريق الإعلان عن أن هذه الأدوية لها مفعول سريع ربما في أسبوع واحد تحقق النتيجة المرجوة، والبعض يكون بحاجة إلى شيء يوصله للنتيجة المطلوبة بأقل تكلفة وفي فترة زمنية قصيرة ومن دون الحاجة للذهاب إلى الطبيب.

وشدد على أن ما يزيد على نصف الأدوية المتداولة على الإنترنت مغشوشة، والغش التجاري في هذا المجال لم يعد مقتصراً على أدوية علاج الصلع ومستحضرات تفتيح البشرة وإنقاص الوزن وإنما أصبح يمتد ليشمل أدوية قصور القلب والشرايين والفشل الكلوي والسرطان.

وأكد الدكتور علي السيد أن تناول هذه الأدوية خطير جداً وقد يكون في بعض الحالات قاتلاً، ناصحاً الناس بعدم تناول هذه الأدوية وتجنب الشراء عبر الإنترنت، مشدداً على أن أي دواء يجب أن يصرف من خلال وصفة طبية توضح الجرعات المناسبة للحالة الصحية للمريض، مشيراً إلى ضرورة تناول الأدوية عبر الإشراف الطبي للتأكد من التأثيرات الجانبية للمنتجات.

وأشار السيد إلى أن شراء المنتجات الطبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت خطر على الصحة العامة، حيث إنّها عادةً ما تكون مجهولة المصدر، ولا يمكن معرفة مكان تصنيعها، مبيناً أن الانسياق وراء الإعلانات المضللة في المواقع الإلكترونية، والتي تروج هذه المنتجات مجهولة وغير مسجلة في الدولة أو في السلطات الصحية في دولها، ومستحضرات قد تكون ذات خطورة بالغة لعدم معرفة محتواها، كما أنّ نسبة كبيرة من هذه المستحضرات مغشوشة بمواد أخرى سامة ممنوعة دولياً أو جرعات عالية، وخصوصاً أن أي منتجات تحتوي على مواد دوائية بجرعات مختلفة غير مصرح بها قد تؤدي إلى الموت المباشر في حال استخدامها، وخصوصاً من قبل مرضى القلب أو الشرايين وغيرها.

نمط الحياة

وقال إن هناك العديد من المواقع الإلكترونية تعمل بشكل قانوني وتوفر الخصوصية والضمانات اللازمة لشراء الأدوية المناسبة، إلا أنه بالمقابل هنالك العديد من المواقع الإلكترونية المضللة والتي تقدم خدمات لبيع أدوية على الأغلب خطيرة وخصوصاً أنه لم يتم التحقق من سلامة وفاعلية هذه الأدوية، على الرغم من أن هذه المواقع «المحتالة» تظهر على أعلى مستويات المهنية والشرعية إلا أنها تعمل بشكل غير قانوني.

وذكر أن هناك بعض المواقع الإلكترونية تعرض بيع الأدوية «سواء تلك التي تباع بوصفة طبية أو التي تباع من دون وصفة طبية»، إلا أنها غير آمنة وتعرض صحة المرضى للخطر.

غش الأدوية جريمة مكتملة الأركان

محمد سماحة:
صرف الأدوية يتبع عمر المريض والوزن

قال الدكتور محمد حكيم سماحة اختصاصي الأمراض النفسية إن الأدوية المقلدة تشكل خطراً على حياة المستهلك وضرراً آخر على شركات الأدوية صاحبة العلامة التجارية الأصلية مما ينعكس بدوره سلباً على الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن مشكلة وجريمة غش الدواء هي جريمة تتوافر فيها شروط العلم بوقوع الضرر والإصرار على الإيذاء بغية جني الأموال الطائلة، حيث تأخذ الأدوية المقلدة والمغشوشة أشكالاً كثيرة فقد تحتوي على المادة الفعالة أو بعضها أو على مواد ضارة أخرى تُعبأ وتغلف بشكل يخال للمرء أنها أصلية.

وأضاف: الأدوية المغشوشة هي أية أدوية يتم تصنيعها خارج منظومة التصنيع الدوائي الشرعية بغرض الغش بحيث تشبه الأدوية الأصلية، وقد يحتوي الدواء المغشوش على مواد فعالة بنسبة خاطئة تقل أو تزيد على الجرعة العلاجية المضبوطة، أو مكونات غير صحيحة وغير فعالة كالنشأ والطبشور، أو حتى مكونات ضارة وأحياناً سامة، ويتم تصنيعها في ظروف غير صحية، مما يؤدي إلى تلوثها بالبكتيريا وغيرها من مسببات الأمراض، وغالباً ما يتم تعبئة الأدوية المغشوشة في حاويات تشابه مثيلتها من الأدوية الأصلية، لتصبح بذلك جريمة الغش الدوائي مكتملة العناصر والأركان.

صرف الأدوية

وأضاف: إن عملية صرف الأدوية تتم وفقاً لعمر المريض والوزن، إذ إن هناك حالياً أكثر من مائتي نوع من المضادات الحيوية، ولكل نوع منها أسماء متعددة تختلف باختلاف الشركة المصنعة للدواء ويتم تصنيعها على شكل أقراص أو كبسولات أو حقن وبعضها على هيئة مساحيق أو مراهم جلدية أو كريمات أو نقط للعين أو للأذن إلى غير ذلك من الأشكال.

وتختلف أنواع المضادات الحيوية باختلاف مدى تأثيرها على البكتيريا، فمن الأدوية ما يكون فعالاً بشكل رئيس على البكتيريا إيجابية الجرام، ومنها ما يكون فعالاً ضد البكتيريا سالبة الجرام، والبعض الآخر فعال ضد النوعين. ومنها ما يقتل البكتيريا ومنها ما يمنع نموها.

وتابع: من الأخطاء الشائعة التي يتعرض لها الكثير من الناس وهي بمجرد تحسن حالة المريض الصحية يقوم تلقائياً بوقف تناول العلاج، وبعد فترة تعاود الأعراض الظهور من جديد وبالتالي لا بد للمريض من إكمال المدة المحددة للأدوية، وغالباً ما تكون سبعة أيام، يتم تناولها على فترات محددة فإذا كانت ثلاث مرات فلا يجوز زيادة الجرعة أو أخذها مرتين، ولا ينبغي إطلاقاً إيقاف تناول العلاج، لأن ذلك يؤدي إلى ظهور البكتيريا مرة أخرى وقد تكتسب مناعة من المضاد بحيث لا تتأثر به مستقبلاً، مما يؤدي إلى صعوبة العلاج

دواء غير مكافئ

أوضح الدكتور محمد سماحة أن الدواء المغشوش في كافة أحواله ليس مكافئاً للدواء الأصلي في الفعالية والأمان، وبالتالي فإنه سيتسبب بأضرار عديدة تتوقف على ما يحويه من مكونات، فإذا كان الدواء المغشوش لا يحوي مواد فعالة على الإطلاق أو بنسبة تقل عن الجرعة المطلوبة، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للمريض بشكل قد تعجز الأدوية السليمة عن علاجه بعد ذلك، أما إذا زادت المادة الفعالة بالدواء المغشوش عن الجرعة العلاجية المضبوطة، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الآثار الجانبية لذلك المركب الدوائي، وفي بعض الحالات قد يتسبب بتسمم المريض أو حتى وفاته.

أما إذا احتوت الأدوية المغشوشة على مكونات غير صحيحة أو سامة، فإن ذلك قد يؤدي إلى عدد من العواقب الصحية الوخيمة بدءاً بالقيء والإسهال، ومروراً باختلال الوظائف الحيوية للجسم ثم التسمم، وانتهاء بموت المريض ومقتله على يد ذلك الدواء المغشوش.

■ رقابة

ابتكرت وزارة الصحة ووقاية المجتمع أنظمة رصد ومتابعة مستمرة للسوق الدوائي داخل الدولة، بالتنسيق مع الشركات العالمية المصنعة للدواء وإدارات الجمارك المحلية، تشمل رقابة محكمة للمنافذ بالتنسيق مع الجهات الأمنية والجمركية، إضافة إلى متابعة الصيدليات والمستودعات العاملة بالدولة لأحكام منظومة التوزيع الدوائي، ومنع تسرب أي منتجات مغشوشة، بالإضافة إلى متابعة التحذيرات الصادرة عن الجهات الدولية في هذا المجال التي يتم رصدها عن طريق اللجنة الوطنية العليا لليقظة الدوائية برئاسة وزارة الصحة، والممثلة فيها جميع الهيئات والجهات الصحية ذات الاختصاص، كما ترتبط وزارة الصحة بشكل مباشر بمركز «أوبسالا» للرصد الدوائي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

■ حجب 15 موقعاً

حجبت وزارة الصحة ووقاية المجتمع ما يقارب 15 موقعاً خلال عام 2016، حيث أنشأت الوزارة فرق عمل مختصة لرقابة مواقع الإنترنت المروجة للأدوية، وكذلك فرقاً يتم توزيعها على مراكز البريد لرصد مثل هذه الأدوية، كذلك هناك توعية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي للحد من شراء الأدوية والمنتجات الطبية من الإنترنت.

وتحذر الوزارة باستمرار من خطورة شراء الأدوية عن طريق صيدليات الإنترنت أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تعرض سلامة المستهلك للخطر.

وأكدت وزارة الصحة ووقاية المجتمع أن بعض المستهلكين لا يتخذون قرارات صائبة وواعية في حالة شراء أدوية عبر صيدليات الإنترنت، لغياب المعلومات حول مخاطر ومزايا الدواء، حتى لو كانت لأغراض تجميلية والتي تكون غير متاحة أو ذات نوعية رديئة، ولا بد من منع الممارسات المتعلقة بالدواء من ضعاف النفوس، ليصبح لدى المستهلك التوعية عن إمكانية الغش في الأدوية، وعندئذ ستجده بصورة تلقائية يحجم عن المخاطرة بتصديق مواقع الإنترنت.

%30

تعتبر منظمة الصحة العالمية أن الأدوية المغشوشة هي أحد أخطر القضايا التي تواجه القطاع الصحي في معظم دول العالم كله، فوفقاً لإحصائيات «منظمة الصحة العالمية» تمثل الأدوية المغشوشة ما بين 10٪ و30٪ من الأدوية الموجودة في العالم، وتشير الإحصائيات ذاتها إلى أن الأدوية المغشوشة لا تقتصر على أدوية بعينها، بل تمتد إلى كل أنواع الأدوية الغالية الثمن منها كأدوية السرطان، والرخيصة كمسكنات الألم على السواء، والأدوية المغشوشة هي أية أدوية يتم تصنيعها خارج منظومة التصنيع الدوائي الشرعية بغرض الغش بحيث تشبه الأدوية الأصلية.

وأكدت أن وجود مركز لليقظة الدوائية في أي بلد في العالم يعد بمنزلة السياج الذي يمنع دخول الأدوية المغشوشة إلى الأسواق.

12

أصدرت وزارة الصحة ووقاية المجتمع، خلال شهر فبراير من العام الجاري، 12 تعميماً إلى جميع الجهات المعنية بالدولة، تتضمن تحذيرات للسلامة الدوائية من منتجات مغشوشة تحتوي مواد كيميائية غير معلن عنها، قد تسبب خطراً للأطفال، وانخفاضاً أو ارتفاعاً حاداً في ضغط الدم للمرضى المصابين بأمراض القلب والشرايين، ومنها مواد مسرطنة.

وتقدم دولة الإمارات إجراءات صارمة في مكافحة الغش والتزييف الدوائي، ويتم ذلك بالتنسيق مع الجمارك والجهات الأمنية، وتضع الجهات الصحية والمعنية في الدولة السلامة الدوائية ضمن أولوياتها، وتتخذ سلسلة من الإجراءات الوقائية، مشددةً على أن التحذير من المنتجات الدوائية المغشوشة يعني عدم دخولها الدولة.

وأن الوزارة تتبع أحدث أنظمة رصد ومتابعة للمنتجات ذات الادعاءات الطبية حتى قبل دخول الدولة، ومتابعة التحذيرات الصادرة عن الجهات الصحية الدولية.

600 مليار دولار حجم صناعة الأدوية المقلدة عالمياً

تعد الأدوية المقلدة من أخطر السلع على حياة الإنسان، لاحتوائها على مواد كيميائية محظورة عالمياً، أو مواد عديمة الفائدة تلحق أضراراً بحياة المرضى والمستهلكين.

ويبلغ حجم الأدوية المقلدة عالمياً 600 مليار دولار، كما يبلغ انتشار الأدوية المغشوشة في الدول المتقدمة 1٪، بحيث يتم توزيع 30-40٪ من الأدوية في العالم الثالث، و49٪ في الأسواق العالمية الأخرى.

وتشير الإحصائيات العالمية إلى أن 95٪ من الأدوية التي تباع عبر الإنترنت أدوية وهمية، وتتسبب في 200 ألف وفاة سنوياً بسبب أدوية الملاريا المزيفة في إفريقيا، بينما هناك مليون حالة وفاة بالملاريا يمكن تفاديها لو كانت كل الأدوية المقدمة للمرضى حقيقية.

أما عربياً فتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأدوية المغشوشة تصل إلى 2,5٪ في الدول العربية، حسب إحصائيات عام 2014، وتصل نسبة الغش إلى 6,6٪ في أوروبا، وهي 6٪ عالمياً.

وحسب الإحصائيات العالمية، فإن 95٪ من الأدوية المتداولة على الإنترنت مزيفة ومغشوشة.

أما على صعيد الغش في السلع، وذلك حسب الاتحاد الأوروبي، فإنه يصل إلى57٪ في الملابس، و10٪ في المجوهرات، و7٪ في الإلكترونيات، و6٪ في الأدوية.

ومحلياً، فإن 80٪ من الأدوية داخل الدولة مستوردة من الخارج، و20٪ حجم الصناعة المحلية الدوائي، بينما عدد المصانع الدوائية في الإمارات يصل إلى 16 مصنعاً، ويتوقع أن يصل إلى 34 بحلول 2020.

أما عدد المستودعات الطبية داخل الدولة فيصل إلى 499 مستودعاً طبياً، كما أن هناك 1000 صنف دوائي مبتكر ومثيلي تنتج داخل الدولة.